

إلى السيد وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات

تحت إشراف السيد رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع: سؤال كتابي

الزيادات الأخيرة التي فرضتها المحافظة العقارية

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد،

فوجئ العديد من المواطنين والمنعشين العقاريين مؤخرا بالعديد من مدن المملكة، بإقرار بعض المحافظين لزيادات كبيرة في مختلف الرسوم والخدمات الخاصة ببعض العمليات العقارية (كالقسيم والإحداث والتجزئة... إلخ)، كما هو الشأن بالنسبة لمدينة الناظور التي يشكل فيها قطاع العقار محرك اقتصاد المدينة، إذ أن هذه الزيادات لم تستند على معايير دقيقة ولم تأخذ بعين الاعتبار الظرفية الاقتصادية التي يعرفها قطاع العقار. وفي هذا الإطار فقد تم تحديد أسعار عمليات التقويم التي تجاوزت بكثير القيمة الحقيقية للعقار، وتلك التي تم اعتمادها من طرف إدارة الضرائب. لذا أسألكم السيد الوزير المحترم:

- لما لم يتم إشراك جمعيات المنعشين العقاريين والهيئات المهنية من موثقين ومحامين وعدول في عملية تحديد الأثمنة، وتوحيد هذه الأخيرة بين المحافظة وإدارة الضرائب؟
- وما هي الإجراءات والتدابير التي ستتخذونها لإعادة الأمور إلى نصابها؟

و تفضلوا بقبول فائق التقدير والاحترام.

إمضاء:

أبركان محمد، مراس ابتسام